الأمم المتحدة

E/CN.6/2015/NGO/80

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
25 November 2014
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة التاسعة والخمسون
٩ - ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة ”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“

بيان مقدم من الرابطة الأمريكية للجامعيات، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/ ٣١.

301214 261214 14-65406X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

تؤيد الرابطة الأمريكية للجامعيات الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة، وتقييم واستعراض إعلان ومنهاج عمل بيجين لعام ١٩٩٥، والآثار المترتبة على تنفيذه. وتعترف هذه الوثائق بوضوح بحقوق المرأة بوصفها من حقوق الإنسان – بما في ذلك الحق في أن تتخذ بنفسها القرارات بشأن الإنجاب والحياة الجنسية؛ والحق في الحماية من جميع أشكال العنف، بما في ذلك الاغتصاب. وتعترف الوثائق أيضا بحقوق الطفلة.

وإننا نشيد بوجه خاص باعتراف إعلان ومنهاج عمل بيجين بالحاجة إلى قيام الجميع باتخاذ ”إجراءات فورية ومتضافرة من أجل إقامة عالم سلمي وعادل وإنساني قائم على حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك مبدأ المساواة بين الجميع في جميع الأعمار وفي جميع مناحي الحياة. ونشيذ أيضا باعترافه بأن تحقيق النمو الاقتصادي المطرد وواسع النطاق في سياق التنمية المستدامة ضروري لدعم التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية“. وكما قالت الناشطة في مجال حقوق المرأة بيلا أبزوغ ” لئن كان منهاج عمل بيجين يعوزه الكمال فإنه أقوى توافق في الآراء توصلت إليه الحكومات بشأن المساواة بين الجنسين، والتمكين، والعدالة“.

وتضم الرابطة الأمريكية للجامعيات، وهي منظمة غير حزبية، لا تستهدف الربح، ما يزيد عن ١٧٠ ٠٠٠ فرد من الأعضاء والمؤيدين من جميع أنحاء الولايات المتحدة وفي الخارج، بالإضافة إلى ما يفوق ١ ٠٠٠ فرع محلي و ٨٠٠ كلية وجامعة شريكة. وكما ينص على ذلك برنامج السياسة العامة للرابطة الأمريكية للجامعيات للفترة ٢١٠٣-٢٠١٥، ”تعتقد الرابطة أن الترابط العالمي يتطلب وضع سياسات وطنية ودولية تناهض الاتجار بالبشر، وتعزز السلام، والعدل وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، والأمن المشترك للجميع“.

ونؤكد أيضا الاستنتاجات المتفق عليها في الدورة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة، التي تنص على وجه التحديد على ”تعزيز تكافؤ الفرص والمشاركة الكاملة والمتكافئة للمرأة والرجل كعناصر فاعلة في التنمية المستدامة التي محورها الناس والمستفيدة منها، ونؤكد من جديد أن القضاء على الفقر على أساس النمو الاقتصادي المطرد، والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة والعدالة الاجتماعية تتطلب مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية“.

وأكد إعلان ومنهاج عمل بيجين اللذين اعتُمدا في عام ١٩٩٥، أن من واجب الدول الأعضاء أن تمنح المرأة حقوقا متساوية. وبناء على ذلك قام العديد من الدول بتنقيح

دساتيرها وقوانينها أو إنشاء دساتير وقوانين جديدة للوفاء بالمسؤولية السيادية عن تعزيز المساواة بين الجنسين. وللأسف، فإن التحدي في هذا المجال يكمن في الفجوة الكبيرة للغاية القائمة في تنفيذ التشريعات.

ونحث مقرري السياسات والدول الأعضاء على أن تعيد النظر في عام ٢٠١٥ في الالتزامات التي تم التعهد بها في بيجين وفي مدى أهميتها بوصفها قضايا اجتماعية بالغة الأهمية بالنسبة لجميع الدول. وهذه المسائل هامة بالنسبة لجميع البلدان من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، والتقدم، والاستقرار السياسي. فالنساء يمثلن نصف سكان العالم، وما لم تتحقق المساواة بين الجنسين، لا يمكننا بناء عالم يدعم حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع. وتؤيد الرابطة إدراج تعميم مراعاة المنظور الجنساني في خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥.

وعلى الرغم من التزام الدول بإعلان ومنهاج عمل بيجين، فإن غياب الإرادة السياسية قد أثر في النهوض بالمرأة، كما أن هناك فجوات بالغة الخطورة في بعض جوانب حقوق الإنسان للمرأة لا تزال قائمة في جميع القطاعات.

وتعتقد الرابطة اعتقادا راسخا أنه لضمان التمكين والمساواة الكاملين للمرأة والفتاة، يجب أن تشمل خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ هذه العناصر الحيوية. وإننا نحثّ الدول الأعضاء على ما يلي:

- وضع وتنفيذ سياسات وطنية ودولية لمكافحة الإتجار بالبشر، تعزز السلم والعدالة وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، والأمن المشترك لجميع الشعوب.
- تعزيز الدور القيادي للمرأ ومشاركتها السياسية في البرلمانات الوطنية وغيرها من هيئات صنع القرار بهدف إعلاء صوت المرأة وتلبية احتياجاتها بشكل أفضل.
- سن وإنفاذ ضمانات تشريعية بهدف منع العنف المتزايد ضد المرأة والفتاة في جميع أنحاء العالم.
- تقليص الفجوة الرقمية بين الجنسين، وتحسين وصول المرأة والفتاة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والوصول إلى التكنولوجيا هو السبيل إلى تمكين المرأة اقتصاديا لأن ذلك يكنها من الوصول إلى التعليم، والفرص الوظيفية، والمعلومات الصحية، والتجارة الإلكترونية بواسطة الإنترنت.

- الاعتراف بأصوات الرجال وتعاونهم في الكفاح من أجل تمكين المرأة؛ فالرجال يملكون النفوذ السياسي والاقتصادي في المجتمع للتخفيف من حدة الممارسات التمييزية ضد المرأة.

ومن المسائل الهامة التي تركز عليها الرابطة في مجالي البحث والدعوة، القضاء على الفجوة في الأجور بين الجنسين. وإننا نؤكد، على النحو المشار إليه في إعلان ومنهاج عمل بيجين أن المرأة مساهم رئيسي في الاقتصاد وفي مكافحة الفقر عن طريق العمل، المأجور وغير المأجور، سواء أكان ذلك في المترل أوفي المجتمع المحلي أوفي مكان العمل. وقد حققت أعداد متزايدة من النساء استقلالهن الاقتصادي من خلال العمل المأجور.

بيد أن انعدام المساواة في مكان العمل، بما في ذلك المساواة في الأجور، وفرص الترقية، والتحرر من التمييز، لا تزال تعوق النهوض بالمرأة اقتصاديا على الصعيد العالم. وأدى اتساع الفوارق في الأجور إلى مفاقمة الشواغل المتعلقة بالتفاوت وعدم الاستقرار الاقتصادي. ولا تزال النساء هن اللاتي يشتغلن في معظم ''نوبات العمل الثانية'' ويقمن بالمهام المترلية ومهام الرعاية التي يمكن أن تحد من قدرتهن على مواصلة الحياة الوظيفية والاستفادة من فرص العمالة بشكل كامل، وتلقي على كواهلهن عبئا زائدا يحد من قدرتهن الفعلية والمتصورة على الترقي. وتؤثر الفجوة في الأجور على النساء من جميع الخلفيات، ومن جميع الفئات العمرية، وفي جميع مستويات التحصيل العلمي، على الرغم من أن الأجور والفجوات تختلف حسب الحالة الفردية للمرأة. ولا تزال المرأة تمثل غالبية سكان العالم الذين يعيشون في حالة فقر، بالرغم من أن نسبة الفقراء في العالم قد انخفضت.

وأشادت الرابطة على نطاق واسع بالتقريرين البحثيين المعنونين '' The Simple Truth about the Gender Pay Gap '' و'' Graduating to a Pay Gap'' اللذين يعالجان بإيجاز الفجوة في الأجور في الولايات المتحدة؛ وتأثير ذلك على النساء من جميع الأعمار ومن جميع الأجناس، والمستويات التعليمية؛ والخطوات التي يمكن أن يتخذها أرباب العمل لسد هذه الفجوة. ونظرا لتزايد عدد النساء المنضمات إلى القوة العاملة، والاعتماد المتزايدة على أجور المرأة، أصبحت المساواة في الأجور مسألة تهم الأسرة ككل، وليس المرأة وحدها. وبالنسبة للأمهات العاملات، فإن الفجوة في الأجور بين الجنسين يمكن أن تؤدي إلى تردي الظروف المعيشية وإلى سوء التغذية، وتقلل من الفرص المتاحة للأطفال. ويجب أن تعمل الحكومات وأرباب العمل على تمكين المرأة في جميع أنحاء العالم وفي مختلف القطاعات والصناعات، والاختصاصات، العاملة في آلاف الوظائف المختلفة كل يوم، من تحقيق المساواة في الأجر.

وتواصل الرابطة الدعوة إلى سن وتنفيذ تشريعات ولوائح صارمة تكفل المساواة في الأجر بهدف حماية الموظفين ومساعدة أرباب العمل. وتقوم أيضا الرابطة بتثقيف الجمهور بشأن الفجوة المستمرة بين الأجور وتأثيرها على الأسر العاملة. وتكتسي هذه الجهود أهمية حاسمة في ما نقوم به من عمل من أجل سد الفجوة في الأجور حتى يصبح " الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي في القيمة " أمرا واقعا. فالفجوة في الأجور مشكلة معقدة تتطلب حلا متعدد الجوانب.

وتسوية هذه المسائل وغير، وكذلك عدم المساواة في الحصول على الموارد الطبيعية وإدارتها، وتأثير النزاعات المسلحة، ودور المرأة في السلام والأمن، وحقوق الطفلة، تشكل جزءا لا يتجزأ من تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع القطاعات في خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ . ولن تتحقق التنمية الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية من دون التنمية المتكاملة وإعمال حقوق الإنسان لجميع النساء والفتيات.